Journal of the College of Education for Humanities
Volume 14, Issue 2, 2024
ISSN:2707-5672

مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة ذي قار
المجلد (14) العدد (2) 2024

# مجلة كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة

مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة ذي قار

**المجلد الرابع عشر، العدد الثاني 2024**

**ISSN:2707-5672**

مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة ذي قار
المجلد (14) العدد (2) 2024

Journal of the College of Education for Humanities
Volume 14, Issue 2, 2024
ISSN:2707-5672

# الاستدلال بعدمِ الدّليلِ في حروف المعاني

أ.د رافد مطشر سعيدان
عبد الحمزة خلف عبد جابر

قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، الناصرية، العراق

**الملخص** :
الاستدلال بعدم الدليل هو من أدلة النحو التي بوساطتها يتمُّ الحكم على الرأي بقبوله أو رفضه ، ويعني أنَّ ينفي المستدلُّ حكماً نحوياً ؛ لأنه لم يصحبه دليل على صحة ذلك الرأي ، وإن لم يرد له دليلٌ على بطلانه . وقد عده أبو البركات الأنباري أحد الأدلة النحوية غير الغالبة وأفرد له فصلاً من كتابه (لمع الأدلة) ، ونقل جلال الدين السيوطي كلامه في كتابه الاقتراح . ومثال ذلك أنْ يُستدل على بطلان أن أقسام الكلام أربعة ، أو نفي أنَّ حركات الاعراب خمسة ؛ فيقال: لو كان أقسام الكلام أربعة أو أنواع حركات الإعراب خمسة لكان هناك دليل عليه ؛ ولو كان على ذلك دليل لعرفنا ذلك مع كثرة البحث وشدة الاستقصاء ؛ فلما لم يعرف ذلك دلَّ على أنه لا دليل عليه ؛ فوجب ألا يكون أقسام الكلام أربعة ولا حركات الإعراب خمسة" وقد استعمل النحويون هذا النوع من الاستدلال للرد على مخالفيهم ، او للرد على مذهب لا يستند على دليل في دعواه ، للحكم على ضعفه ، أو بطلان دعواه .

**الكلمات المفتاحية**: استدلال، عدم الدليل، النحوي، حروف، المعاني

**معلومات البحث**
**تـــــاريخ القبول**:2024/3/14
**الاتصال**: **عبد الحمزة خلف عبد جابر**، AbdulHamzaKhalaf@utq.edu.iq

Journal of the College of Education for Humanities
Volume 14, Issue 2, 2024
ISSN:2707-5672

مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة ذي قار
المجلد (14) العدد (2) 2024

# Inferring the lack of evidence in the letters of meanings

**Rafid Mutashar Saeedan**
**Abdul Hamza Khalaf Abd Jaber**

**Department of Arabic language, College of Education for Humanities University of Thi-Qar, Nasiriyah, Iraq**

**Abstract:**
***The inference of lack of evidence: It is one of the grammatical evidence by which an opinion is judged by accepting or rejecting it, and it means: that the inferred categorically denies it; Because there was no evidence of the validity of that ruling, it is sufficient, even if no evidence of denial is mentioned. Al-Anbari considered it to be one of the non-predominant pieces of evidence and dedicated the thirtieth chapter of his book (Lama' al-Du'alid) to it, and Al-Suyuti quoted his words in Al-Muqaddah. An example of this would be to infer the denial that there are four categories of the word, or the denial that the word's parsing has five types. It is said: If there were four types of words or five types of inflection, there would be evidence for that. If there was evidence of that, it would have been known with much research and intense examination. When this was not known, it indicated that there was no evidence. Therefore, the categories of the word should not be four, nor the types of parsing five. Grammarians have used this type of reasoning to respond to their opponents, or to respond to a doctrine that is not based on evidence for its claim, to judge its weakness, or the invalidity of its claim.***

**Keywords: inference, lack of evidence, grammar, letters, meanings**

**Article information**
**Accepted: 14/3/2024**
**Corresponding author: Abdul Hamza Khalaf Abd Jaber, abdulHamzaKhalaf@utq.edu.iq**

المبحث الأول : الحروف غير العاملة

1) معنى (الواو) :

الواو في اللغة على أنواع أكثرها استعمالاً الواو التي للجمع ، فإذا قلت: قام زيد وعمرو، احتمل ثلاثة أوجه: الأول أن يكونا قاما معاً ، في الوقت نفسه. والثاني أن يكون زيداً قام أولاً. والثالث أن يكون عمرو قام أولاً [1]. وقال الرَّضي في شرحِهِ للكافية : ((فالواو للجمع مطلقا)): معنى المطلق أنه يحتمل أن يكون حصل من كليهما في زمان واحد، وأنْ يكون حصل من زيد أولا، وأن يكون حصل من عمرو أولا)) [2]. وهذا هو مذهب جمهور العلماء من النحويين .

وذهبَ قومٌ إلى أنها تأتي لإفادة الترتيب. وهو منقولٌ عن بعض النحويين وهم : قطرب ، وثعلب ، وأبي عمر الزَّاهد غلام ثعلب ، والرّبعي ، وهشام ، وأبي جعفر الدينوري ، وعن الفراء أنها للترتيب حيث يستحيل الجمع [3] . ومَا ذهبوا إليهِ فيه نظر، إذ أنَّ أكثر النَّحويينَ المتقدمينَ قالوا بأنها تفيد مطلقِ الجمع ، فهذا سيبويه ، يقول (( وليس في هذا دليل على أنَّه بدأ بشيء قبل شيء ، ولا بشيء مع شيء ، لأنّه يجوز أن تقول مررت بزيد وعمرو ، والمبدوء به في المرورعمرو، ويجوز أن يكون زيداً ، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة . فالواو يجمع هذه الاشياء على هذه المعاني . فاذا سمعت المتكلم يتكلم بهذا اجبته على أيها شئت لأنها قد جمعت هذه الأشياء))[4] ، فقد استدل سيبويه بعدم الدليل على الترتيب ، أي أن الواو تفيد مطلق الجمع ، ولا دليلَ فيها على إفادة التَّرتيب ، وقالَ في موضعٍ آخر مِن الكتاب : (( ولم تُلزم الواو الشيئين أَنْ يكون أحدُهما بعد الآخَر. ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد وعمرو، لم يكن في هذا دليل أنك مررت بعمرو بعد زيد))[5] .

وعليه سارَ أكثرُ العلماء مِن بعده ، ودليلُهم فيه استعمالها فيما يستحيلُ فيه التَّرتيب ، نحو (المال بين زيدٍ وعلي) و (تقاتل عمرو وزيد) ، وقوله تعالى: ﴿وَاسْجُدِي وَارْكَعِي﴾ (آل عمران:43) ، وقوله تعالى:﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾(المؤمنون: 37)، والأصل في الاستعمال: الحقيقة ، لو كانت للترتيب ؛ لتناقض قوله تعالى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ ﴾ (البقرة: 58)، وقوله في موضع آخر: ﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ (الأعراف: 161) ، إذ القصة واحدة" [6]. والظاهر أنَّها لا تفيد الترتيب ، بدليلِ قوله تعالى : ﴿ قولوا أمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب﴾ (البقرة: 136)، ولا شكَّ أنَّ مَا أنزل إلى النبي مُحمَّد متأخر عَمّا أُنزل إلى سيدنا إبراهيم ومَن ذكر بعده من الأنبياء ، ومثله قول الله تعالى: ﴿ كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك الله﴾ (الشورى:3)، فلو كانت الواو للترتيب ، لكانَ الوحي إلى النبي (ص) قبل الوحي إلى الذين من قبله ، وهو غير صحيح[7]. وليس معنى قولنا أنَّها لا تفيدُ الترتيب ، إنَّها ليست للترتيب البتَّة ، بل قد تأتي للتَّرتيب ، وتأتي لغيرِهِ ، فقد يصحُّ أن يكون المعطوف بها بعد المعطوف عليه ، كما يصحّ أن يكون قبله أو مصاحباً له ، فهي قد تأتي للتَّرتيب ولا يمنع ذلك شيء ، "وإنّما أردنا الاستدلال على الذين يزعمون أنها لا تكون إلا للترتيب ، ولذا نرى في القرآن الكريم تقديم الشيء على الشيء في موضع ثم قد يتأخر المتقدم في موضع آخر، وذلك كتقديم الضرر والنفع، فهو مرة يقول: ﴿ما لا ينفعهم ولا يضرهم﴾ (الفرقان: 56)، ومرَّة يقول: ﴿ما لا يضرهم ولا ينفعهم﴾ (يونس: 18)"[8].

2) معنى (أم) :

حرفٌ مهمل ، له مواضع عِدَّة منها : (أم المنقطعة) : وتُسمَّى المنقطعة لأنها مُنقطعة عَمّا قبلها ، وما بعدها قائم بنفسه غير متعلق بما قبله ، وذلك قولك : « هل زيد عندك أم عمرو » ، في «أم» ها هنا إضراب عن الأول بمعنى « بل » ، كأنك قلت : بل عمرو عندك[9] .

جاءَ في كتاب (المقتضب): (( والموضع الثانى: أَن تكون مُنْقَطِعَة مِمَّا قبلهَا خَبرا كَانَ أَو استفهاما، وَذَلِكَ قَوْلك فِيمَا كَانَ خَبرا: (إِن هَذَا لزيد أم عَمْرو يَا فَتى) وَذَلِكَ أَنَّك نظرت إِلَى شخص ، فتوهمته زيدا، فَقلت على مَا سبق إِلَيْك، ثمَّ أدركك الظَّن أَنه عَمْرو، فَانْصَرَفت عَن الأول، فَقلت: أم عَمْرو مستفهما فَإِنَّمَا هُوَ إضراب عَن الأول على معنى (بل) ، إِلَّا أَن مَا يَقع بعد (بل) يَقِين ، وَمَا يَقع بعد (أم) مظنون مَشْكُوك فِيهِ، وَذَلِكَ أَنَّك تَقول: ضربت زيدا نَاسِيا أَو غالطا، ثمَّ تذكر أَو تنبه، فَتَقول: بل عمرا مستدركا مثبتا للثانى، تَارِكًا للْأولِ ف (بل) تخرج من غلط إِلَى استثبات، وَمن نِسْيَان إِلَى ذكر و (أم) مَعهَا ظن أَو اسْتِفْهَام، وإضرب عَمَّا كَانَ قبله وَمن ذَلِك: هَل زيد منطلق أم عَمْرو يَا فَتى قَائِما أضْرب عَن سُؤَاله عَن انطلاق زيد، وَجعل السُّؤَال عَن عَمْرو))[10].

واختلفَ العلماءُ في مَعناها ، فقالَ البَصريونَ : إنَّها تقدر بـ (بل) والهمزة مُطلقاً ، وقالَ قومٌ : إنَّها تقدر بـ (بل) مطلقاً . وذكرَ ابن مالك أنَّ الأكثر أنْ تدلّ على الإضراب مع الاستفهام ، وقد تدلُّ على الإضرابِ فقط . وذكر بأنَّها عندما يليها مُفرد تكون لمجردِ الاضراب ، تعطف ما بعدها على ما قبلها ، كما كان بعد (بل) ؛ لأنها بمعنى بل ، وقد مثّل لذلك بقول بعض العرب : (إنها لإبل أم شاء) ، ورَدّ على ابن جني في زعمِه بأنها بمنزلةِ (الهمزة وبل) ، فقال : ((وزعم ابن جني أنها بمنزلة الهمزة وبل ، وأن التقدير: بل أهي شاء. وهذا دعوى لا دليل عليها ، ولا انقياد إليها. وقد قال بعض العرب: إن هناك إبلا أم شاءٌ، فنصب ما بعد أم حين نصب ما قبلها ، وهذا عطف صريح مقو لعدم الإضمار قبل المرفوع))[11].

فقد استدلَّ ابن مالك بعدمِ الدَّليل على مَزاعم ابن جني مِن أنَّها بمعنى الاستفهام والاضراب في المثال السابق ، واستندَ على الأدلة التي تُعزز ما ذهبَ إليهِ في رَدِّه ، مُستدلاً على ذلك بدخولها على أدوات الاستفهام ما عدا الهمزة، نحو قوله تعالى: ﴿أَم منْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ ﴾(الملك:20)،﴿ أم ماذا كنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (النمل:84). فلو كانت بمعنى الهمزة وتفيد الاستفهام ، لما دخلت على أداة الاستفهام .

3) معنى (ثُمَّ) :

حرف عطف ، يُفيد التَّرتيب والتَّراخي ، ومَعناه التَّرتيب بمهلةٍ. فإذا قلت: قام زيد ثم علي ، آذنت بأنَّ الثاني بعد الأولِ بمهلة. جاءَ في (كتاب سيبويه): (( ومن ذلك: مررت برجل ثم امرأة ، فالمرور ههنا مروران وجعلت (ثم) الأول مبدوءا به ، وأشركت بينهما في الجر)) [12]. وجاء في (المقتضب): (( وثم مثل الفاء إلا أنها أشد تراخيا ))[13] ، والتَّرتيب بمهلة هو مذهب جمهور العلماء ، وما جاء خلاف ذلك تأولوه . وذهبَ الفرَّاء ، نقله عنه السيرافي، والأخفش، وقطرب ، إلى أنّ (ثم) بمنزلة (الواو)، لا تفيد الترتيب. ومنه عندهم ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ (الزمر:6) ، ومعلوم أن هذا الجَعل كان قبل خلقنا. واستدلُّوا على عدمِ التَّراخي بقولِهم (أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب ) ؛ لأن (ثم) في ذلك لترتيب الإخبار، ولا تراخي بين الإخبارين .

وقد رَدَّ الشاطبي على هذه الدعاوى بعدم الدليل ، إذ قال : ((والجواب أن ما ذكر لا دليل فيه))[14] ، أي أنه استدلَّ عليهم بعدمِ الدليل على دعواهم – أن (ثم) لا تفيد الترتيب بمهلة– ، وقد أيّد رَدَّه هذا بقوله :(( والدليل على لزوم الترتيب لها استقراء المتقدمين المتحققين بكلام العرب. وأيضًا فلو صح جريانها مجرى (الواو) لجاز وقوعها حيث لا يصلح إلا معنى (الواو) فكنت تقول: اختصم زيد ثم عمرو، كما تقول: اختصم زيد وعمرو، لكن ذلك غير مقول باتفاق، فدل على أن ما ادعوه من معنى (الواو) غير صالح في (ثم) أصلا.

وقال الماردي: الدليل على أن (ثم) لا تكون بمعنى (الواو) إجماع الفقهاء على أنه لا يجوز أن يقال: هذا بيمن الله ويمنك، بالواو، ولكن أجازوا أن يقال: هذا بيمن الله ثم يمنك قال: ولو كانت بمعنى (الواو) ما فَرّوا إليها.))[15]. وعَلّق على البيتِ الذي استشهدوا به ، بقوله : ((وأما البيت فـ (ثم) فيه لترتيب الأخبار، أو تكون على بابها والسيادة حصلت لأبيه ثم لجده مرتبة على سيادته، كأنه ساد أولًا، ثم ساد أبوه بسيادته، ثم جده))[16]. فيتَّضحُ ممَّا سَبق أن الشاطبي كان مُوفَّقاً في رَأيه ؛ ذلك لأنَّه استند على أدلةِ النحوِ العقلية والنقلية ، وسار على مَذهبِ الأكثرين مِن السابقينَ ، وأيّد كلامَه بالآراءِ التي تُثبت صِحّة مَا ذهبَ إليهِ.

4) معنى (السين وسوف) :

السِّين المفردة حرف يخلص المضارع للاستقبال ، وينزل من الفعل منزلَة الجُزء ، وأحد الأجزاءِ لا يَعملُ في باقيها ، ولِهذا لم يعمل في الفعل مَع اختِصَاصه بهِ ، وَمعنى السين للتنفِيس ، ويسمى حرف التوسيع ، وذلك أَنَّه يقلب المُضارع من الزَّمن الحاضر، وهو الحال إلى الاستقبال ، وسمَّاه الزمخشري بحرفِ الاستقبال ، وَزعمَ بَعض العلماء أَنَّها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال ، وَاستدلَّ عليهِ بقوله تَعَالَى ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاء من النَّاس مَا ولاهم عَن قبلتهم﴾ (البقرة:142) ، مُدعيًا أَن ذَلِك إِنَّمَا نزل بعد قَولهم (مَا ولاهم) ، قال فجاءت السِّين إعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال[17] ، وبعضهم يقول: السين موضوعة للدلالة على الاستقبال للحدث القريب ، ومثال السين قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾ (البقرة:142) ، وقوله: ﴿سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ﴾ (الفتح:11). وسوف والسين ، كل منهما يدلُّ على التنفيسِ والاستقبال ، إلا أن (السين) أقلّ استقبالا من (سوف) ، ويعني ذلك أنّ دلالة حرف السين على الاستقبال إنّما هو للاستقبال القريب ، ودلالة (سوف) على الاستقبال البعيد. وهذا هو مَذهبُ علماء البصرة ، أمّا الكوفيون فيَرَونَ أنّ (السّين وسوف) مُترادفانِ ، ليس أحدهما أقل من الاخر ، بل مُتساويانِ في المَعنى ، فدَلالة السّين على الاستقبال كدلالة سوف على الاستقبال[18].

واختلفوا في السّين وأصالتها ، فذهبَ البصريونَ إلى أنّها أصلٌ بنفسها ، وذهبَ الكوفيونَ إلى أنّها مُقتطعة مِن (سوف) ، وقد أورَدَ الأنباري في الإنصاف الحجج التي استندَ عليها كل فريقٍ ، فقال : (( أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنمّا قلنا ذلك لأن "سوف" كَثُرَ استعمالها في كلامهم وجَرْيُها على ألسنتهم، وهم أبدا يحذفون لكثرةِ الاستعمال ، كقولهم: "لا أدْرِ، ولم أَبَلْ، ولم يَكُ ، وخُذْ ، وكُلْ" وأشباه ذلك ، والأصل لا أدري، ولم أبال ، ولم يكن ، وأأخذ، وأأكل ، فحذفوا في هذه المواضع وما أشبهها لكثرة الاستعمال ، فكذلك ههنا: لَمّا كثر استعمال "سوف" في كلامهم حذفوا منها الواو والفاء تخفيفا. والذي يدل على ذلك أنه قد صحَّ عن العرب أنهم قالوا في سوف أفعل "سو أفعل" فحذفوا الفاء ، ومِنهم مَن قَال "سف أفعل" فحذف الواو،

وإذا جاز أن يحذف الواو تارة والفاء أخرى لكثرةِ الاستعمال جَاز أن يجمع بينهما في الحذف مع تطرق الحذف إليهما في اللغتين لكثرة الاستعمال. والذي يدلُّ على ذلك أن السين تدل على ما تدلّ عليه سوف مِن الاستقبال ، فلما شابهتها في اللفظ والمعنى دلَّ على أنها مأخوذة منها ، وفرع عليها. وأَمَّا البصريونَ فاحتجُّوا بأنْ قالوا: إنَّما قلنا ذلك لأن الأصل في كلِ حرفٍ يدلّ على معنى أن لا يدخله الحذف ، وأن يكون أصلًا في نفسه ، والسين حرف يدل على معنى ؛ فينبغي أن يكون أصلًا في نفسه ، لا مأخوذًا من غيره.))[19].

وقد رجّحَ الأنباري مَذهبَ البصريينَ ، راداً على مَزاعم الكوفيين بقولِه :(( أما قولهم: "إن سوف لمّا كثر استعمالها في كلامهم حذفوا الواو والفاء لكثرة الاستعمال" قلنا: هذا فاسد ؛ فإن الحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس ليجعل أصلًا لمحل الخلاف ، وعلى أن الحذف لو وجد كثيرًا في غير الحرف من الاسم والفعل ، فقلَّما يوجد في الحرف ، وإن وجد الحذف في الحرف في بعض المواضع فهو على خلاف القياس ؛ فلا يجعل أصلا يقاس عليه. وأمَّا مَا رَووه عن العربِ مِن قولهم فسوف أفعل "سو أفعل" و"سَفَ أفعل" فالجواب عنه من ثلاثة أوجه: الوجه الأول: أن هذه رواية تفرَّد بها بعض الكوفيين ؛ فلا يكون فيها حجة. والثاني: إن صحت هذه الرواية عن العرب فهو من الشاذ الذي لا يُعْبَأُ به؛ لقلته. والثالث: أن حذف الفاء والواو على خلاف القياس، فلا ينبغي أن يجمع بينهما في الحذف؛ لأن ذلك يؤدّي إلى ما لا نظير له في كلامهم ؛ فإنه ليس في كلامهم حرف حذف جميع حروفه طلبا للخفة على خلاف القياس حتى لم يبقَ منه إلا حرف واحد، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود. وأمَّا قولهم: إنّ السين تدلُّ على الاستقبال كما أن سوف تدل على الاستقبال" قلنا: هذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغي أن يستويا في الدلالة على الاستقبال على حدّ واحد، ولا شك أن سوف أشدّ تراخيا في الاستقبال من السين ، فلما اختلفا في الدلالة دلَّ على أن كل واحد منهما حرف مستقل بنفسه، غير مأخوذ من صاحبه، والله أعلم))[20].

أمّا ابن مالك فقد ارتضى مَذهب الكوفيين ، وقال بفرعية السين لـ (سوف) ، ورَدّ على مَن قال بأنها أصلٌ، مُدعياً أنّه تكلّفٌ ، ودعوى مُجرَّدة مِن الدَّليل ، إذ استدلَّ عليهم بعدمِ الدليلِ بقوله : (( وزَعموا أن السين أصل برأسها غير مفرعة عن سوف، ولكنها منها كنون التوكيد الخفيفة من نون التوكيد الثقيلة وهذا عندي تكلف ودعوى مجردة عن الدليل )) [21]، مستدلّاً عليهم بحججٍ منها (( وليس كذلك القول بأن نون التوكيد الخفيفة أصل برأسها ، لأن الذي حمل على ذلك أنا رأينا الخفيفة تنفرد بمعاملة لا تعامل بها الثقيلة ، كحذفها عند ملاقاة ساكن ، ولو كانت مخففة من الثقيلة لكان حذفها بعد الحذف منها إجحافا ...علم أنها أصل برأسها. وبدليل آخر أيضًا وهو أن الخفيفة إذا انفتح ما قبلها وقف عليها مُبدلة ألفا كقول القارئ في (لنسفعنْ): "لنسفعا" ولو كانت مخففة من الثقيلة لم يجز أن تبدل ألفاً ، لأن إبدال الباقي بعد الحذف تغيير ثان ، وذلك إجحاف أيضًا ... فلما كان القول بأنَّ النّون الخفيفة فرع الثقيلة مفضياً إلى هذا المحذور وجب اطراحه ، والقول بأن السين فرع سوف لا يفضي إلى مثل ذلك فوجب قبوله والتمسك به لأنه أبعد من التكلف. وأيضًا فقد أجمعنا على أن: سَفْ وسَوْ وسَيْ عند مَن أثبتها فروع سوف ، فلتكن السين أيضًا فرعها ، لأن التخصيص دون مخصص مردود))[22].

فابن مالك في كلامِه السَّابق لم يَستدل على فَرعيةِ السين بشيءٍ ، وبَيّن ذلك أبو حيّان الأندلسي بقوله : ((ومحصوله أنه لم يستدل على الفرعية بشيء ، واستطرد من ذلك إلى ادعاء أن النون الخفيفة ليست فرعاً عن الثقيلة ، واستدل على ذلك

بما ذكر من أنه ثبتت لها أحكام ليست للمثقلة. وهذا لا دليل فيه ؛ ألا ترى أنَّ (إنْ) المخففة من الثقيلة هي فرع عنها بلا خلافٍ نَعلمه في ذلك ، وقد انفردت بأحكام ، منها الإلغاء ، ومنها دخول اللام في ثاني جزأي الكلام لزوماً ، ومنها دخولها على الأفعال النواسخ، وهذا على ما يُقرر في باب إن ، ولا يجوز شيء من ذلك في الثقيلة ... وأما أن يكون الحذف في نحو : قومَ اليوم ، والإبدال في (لنَسْفَعا) إجحافاً فليس كذلك ؛ لأن هذا أمر عارض ، فاحتمل ذلك فيه كما احتمل حذفها بعد الضمة والكسرة في الوقف))[23].

ومِمّا سَبَق يبدو لنا أنَّ مذهب البصريين في أصالة السين ، وعدم فرعيتها من سوف ، هو المذهب الأرجح ؛ ذلك لأن الأدلة التي أثبتوها في الرَّدِ على مخالفيهم لم تصمد أمَامها مَزاعمَ الآخرين ؛ ولأنهم استندوا في أدلتهم على أصول النحو العقلية والنقلية .

5) اللّام الدّاخلة على خبر (إنْ) :

وهي اللّام الملازمة لخبر (إنْ) المخففة ، في نحو قولِه تَعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ (البقرة:143) ، ويكون دُخولها واجِبا ، وَذَلِكَ اذا خففت ، وأهملت ، وَلم يظهر معنى الإثبات ، كقولِك (إنْ زيد لمنطلق) ، وَإِنَّما وَجبتْ هُنا للتفريق بَينهَا وَبَين إنْ النافية ، كالّتِي فِي : ﴿ان عِنْدكم من سُلْطَان﴾ ، ولِهذا تسمى اللّام الفارقة ؛ لِأَنَّها تفرق بَين النّفي والإثبات . فإن تخلف شَرط من الثَّلاثة يصبح دُخولها جائِزا لا وَاجِبا ؛ لعدم الالتباس ، وذلك إذا شُدِّدت نَحْو: (انَّ زيدا قَائِم) ، أَو خففت وأعملت نَحْو: (إنْ زيداً قَائِمٌ) ، أَو خففت وأهملت وَظهر الْمَعنى ، كقول الشاعر[24]:

أَنا ابْن أباة الضيم من آل مَالك وَإِنْ مَالك كَانَت كرام الْمَعَادِن[25]

واخْتُلِفَ فِيها فذهب سِيبويهِ ، والأخفش الْأَوسط ، والصَّغير ، وأكْثر نحاة بَغْدَاد ، وَابْن عُصْفُور إِلى أَنَّها لام الِابتداء الّتِي تدخل مع المُشدّدة لَزمت للفرق ، وَذهب الفَارِسِي ، وابن أبي العافية ، والشلوبين ، وابن أبي الرّبيع إِلى أَنّها لام أُخرى غير تلك الّتِي اجتُلبت للفرق ؛ لأَن تلك منوية التّأْخِير من تَقدِيم وهذه بخِلافِها إِذ تدخل فِي الجملة الفعلية بِخِلاف تلك ؛ ولأَن هذه يعمل مَا قبلها فِيمَا بعدهَا بِخلاف تلك لَا يُقال إِنّك قتلت لمسلما ؛ ولأَنّهَا تدخل على غير المُبتدأ والخبر ومعموله من الفاعِل والمفعُول بِخلاف تلك ، وأجاب الأَولونَ بِأَنّ ذلك كُله إِنّما جازَ تبعا وتسمّحا على خِلاف الأَصل لضرورة الفرق ، فإِنّها تبيح أَكثر من ذَلِك ، وَذهب بَعضهم إِلى الفصل بَين أَن تدخل على الجملة الاسمية فتكون لام الابتداء ، أَو الفعلية فتكون الفارقة ، قَال أَبُو حَيَّان وثمرة الخلاف تظهر عِند دُخول علمت وأَخواتها فَإِن كانت للفرق لم تعلق وإِن كانت لام الابتداء علقت[26].

أمّا الكوفيون فكان لهم رأيٌ آخر ، فذَهبوا الى أن (إِنْ) المُخففة إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى (ما) ، واللام بمعنى (إلا) ، وحجّتهم في ذلك بأن قالوا : (( إنّما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك كثيرًا في كتاب الله وكلام العرب ، قال الله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا﴾(الإسراء:76) ، أي: وما كادوا إلا يستفزونك ، وقال تعالى: ﴿ وَإِنْ يَكَادُ الذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾(القلم:51) ، أي: وما كادوا إلا يزلقونك ، ... وهو في كلامهم أكثر من أن يحصى.))[27] .

أي أنَّهم يرونَ أنَّ (إن) المشددة لا تُخفّف أَصلاً ، وأنّ (إنْ) المخففة إنّما هي حرف ثنائي الوضع ، وهي النافية ، فلا تعمل مطلقاً ، ولا توكيدَ فيها ، واللام التي بعدها للإيجاب بمعنى (إلا) ، ويجيزون دخولها على الناسخ وغيره [28]. وقد رَدَّ أبو البركات الأنباري على مذهب الكوفيين بعدم الدليل على دعواهم ، إذ قال : (( أما احتجاجهم بالآيات وما أنشدوه على أن "إنْ" بمعنى "ما" واللام بمعنى "إلا" فلا حجة لهم في شيء من ذلك ؛ لأنه كله محمول على ما ذهبنا إليه من أن "إنْ" مخففة من الثقيلة ، واللام لام التأكيد ، والذي يدل على ذلك أنَّ "إنْ" التي بمعنى ما لا تجيء اللام معها ، كما قال الله تعالى: ﴿ إِنِ الكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾(الملك:20) وكما قال الله تعالى: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ (يس:15) وكما قال الله تعالى: ﴿ إِنْ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَاهُ ﴾(الفرقان:4) إلى غير ذلك من المواضع ، ولم تجئ مع شيء منها اللام . فأما قولهم: "إن اللام في ﴿لَيَسْتَفِزُّونَكَ﴾ و ﴿لَيُزْلِقُونَكَ﴾ و ﴿لَيَقُولَنَّ﴾ و ﴿لَمَفْعُولًا﴾ إلى غير ذلك من المواضع بمنزلة إلا في هذه المواضع" قلنا: هذا فاسد ؛ لأنّه لو جاز أن يقال "إن اللام تستعمل بمعنى إلا" لكان ينبغي أن يجوز "جاءني القوم لَزَيْدًا" بمعنى إلا زيدًا ، فلما لم يجز ذلك دلَّ على فساد ما ذهبتم إليه ، وإنما جاءت هذه اللام مع "إن" المخففة مِن الثقيلة لأن "إن" المخففة في اللفظ بمنزلة التي يراد بها النفي ، فلما كان ذلك يؤدّي إلى اللّبس جيء بها للفرق بينهما ؛ فما جاء للفرق وإزالة اللّبس جعلتموه سببًا للّبس وإزالة الفرق ، وهذا غاية الجور عن الصواب والحق ، والله أعلم))[29].

ومِن الرّدود التي وجّهتْ لمذهبِ الكوفيين ، ما قاله ابن مالك في شرحِهِ للتَّسهيل ، بأن قولهم أن اللام بمعنى (إلّا) دعوى لا دليل عليها ، وأيّد كلامه بأدلة تدحض ما ذهبوا إليه ، إذ قال : (( أما قولهم: إنّ اللام بمعنى إلا فدعوى لا دليل عليها ، ولو كانت بمعنى إلا لكان استعمالها بعد غير إنْ من حروف النفي أولى ، لأنها أنص على النفي من إنْ ، فكان يقال: لم يقم لزيد، ولن يقعد لعمرو، بمعنى لم يقم إلا زيد، ولن يقعد إلا عمرو، وفي عدم ذلك دليل على أن اللام لم يقصد بها إيجاب، وإنما قصد بها التوكيد ، كما قصد مع التشديد.))[30]. وبعد عَرض تلك الآراء التي قِيلت في هذهِ المسألة ، وبَيان الرّدود عليها ، يبدو أنّ مَا ذهبَ إليهِ البصريون ، ومَن تَبِعهم مِن النحويين ، هو الأرجح ؛ وذلك لقوة أدلة أصحاب هذا المذهب أولاً ؛ ولضعف ما جاء به المخالفون من الأدلة ثانياً .

6) معنى ( أو) :

وهي حرف عطف يتبع المعطوف بها المعطوف عليه ، في الخبر وفي غيره ، نحو: (قام زيدٌ أو عمرو) والمُراد أحدهما ، وتأتي في الأمر نحو : (خُذ ديناراً أو ثوباً) ، أي أحدهما ، ولا تجمع بينهما [31].

ولها معانٍ كثيرة ذكرها النحويون في كتبهم ، ومِن المَعاني التي أُختلف فيها ، ما نُقِلَ عن الكوفيون مِن أن (أو) تكون بمعنى الواو ، وبمعنى (بل) ، واحتجّوا على ذلك بأنْ قالوا : (( إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك كثيرًا في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إلى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُون﴾ (الصافات:147) فقيل في التفسير: إنها بمعنى بل ، أي: بل يزيدون ، وقيل: إنّها بمعنى الواو، أي: ويزيدون، .. وقال تعالى: ﴿ وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً﴾(الإنسان: 24) ، أي: وكفورًا ، ... والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثرُ من أن تُحْصَى.))[32]. فيمَا رَدَّ البصريون على مذهب الكوفيين بعدم الدليل على دعواهم ، فقالوا بأن الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام ، بخلاف الواو وبل ؛

لأن الواو معناها الجمع بين شيئين ، وبل معناها الإضراب ، وكلاهما مخالفٌ لمعنى (أو) ، واستندوا في حكمهم هذا على التمسّك بالأصل ، إذ قالوا :(( والأصل في كل حرف أن لا يدلَّ إلا على مَا وُضِعَ له ، ولا يدلّ على معنى حرفٍ آخر؛ فنحنُ تمسكنا بالأصل ، ومَن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل ، ومَن عدلَ عن الأصل بقي مُرتَهناً بإقامة الدليل ، ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادعوه ))[33].

نفهمُ مِن كلام البصريين أنّ الكوفيين ليس لهم دليل على دعواهم ، ويتبيَّن ذلك من خلال رَدّ ابن جني على مزاعمهم ، فقال : (( فأما قول الله سبحانه: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ فلا يكون فيه أو على مذهبِ الفرَّاءِ بمعنى بل ، ولا على مذهب قُطرب في أنها بمعنى الواو، لكنها عندنا على بابِها في كونها شَكًّا ؛ وذلك أن هذا كلامٌ خرَجَ حكايةً من الله – عز وجل– لقول المخلوقين ، وتأويلُه عند أهل النظر: وأرسلناه إلى جَمْع لو رأيتموه لقلتم أنتم فيهم: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون ))[34].

واستدلّ أيضاً صاحبُ كتاب "الإنصاف" بعدمِ الدَّليل على مَذهب الكوفيينَ ، في أثناءِ جوابِهِ على كلماتِ الكوفيينِ ، فقال : (( أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إلى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ (الصافات: 174) فلا حجة لهم فيه ، وذلك من وجهين ؛ أحدهما: أن يكون للتخيير، والمعنى أنهم إذا رآهم الرائي تخير في أن يقدرهم مائة ألف، أو يزيدون على ذلك، والوجه الثاني: أن يكون بمعنى الشك ، والمعنى أن الرائي إذا رآهم شك في عِدَّتِهِم لكثرتهم ، أي: أن حالهم حال مَن يُشَك في عِدّتهم لكثرتهم ؛ فالشك يرجع إلى الرّائي، لا إلى الحق تعالى ... وأما قول الله تعالى: ﴿ وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً﴾ (الإنسان:24) فلا حجةَ لهم فيه ؛ لأن "أو" فيها للإباحة ، أي: قد أبحتُكَ كُلَّ وَاحِدٍ منهما كيف شئت ، كما تقول في الأمر "جالس الحسن أوابن سيرين" أي: قد أبحتك مجالسة كل واحد منهما كيف شئت ، والمنع بمنزلة الإباحة ، فكما أنه لا يمتنع من شيء أبحته له ، فكذلك لا يُقْدِم على شيء نهيته عنه )) [35]. ويبدو مما سبق أن الرأي الأرجح هو ما ذهب إليه البصريون في أن (أو) لا تكون بمعنى الواو ، ولا بمعنى الإضراب المُطلق .

7) معنى (هل والهمزة) :

الهمزة أصل أدوات الاستفهام ، وأوسعها في الاستعمال ، لأنها تأتي في مواقع لا تأتي فيها غيرها ، إذ تكون في الإيجاب والنفي ، ويستفهم بها عن التصور والتصديق ، وغيرها من الادوات يُستفهم به إما عن التصور ، وإمَّا عن التصديق ، ألا ترى أنك تقول : أزيد عندك أم عمرو ؟ والمراد : أيهما عندك ؟ فـ «أم» ههنا معادلة لهمزة الاستفهام . ولا تُعادل (أم) في هذا الموضع بغير الهمزة ، ولا يقال في هذا المعنى : هل زيد عندك أم عمرو ؟ وتقول أيضاً : أزيدًا ضربت ؟ ، فتقدم المفعول ، وتفصل به بين همزة الاستفهام والفعل ، ولا يجوز ذلك في غيرها مما تستفهم به ، فلا تقول : هل زيدا ضربت؟ ولا متى زيدًا ضربت؟[36] .

ولقوَّتِها وعموم تصرّفها ، جازَ دخولها على ( الواو ، والفاء ، وثم ) أحرف العطف ، ولا يتقدم شيءٌ من أدوات الاستفهام غيرها على حروف العطف ، بل حروف العطف تدخل عليهن ، كقوله تعالى : ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ (هود:14) [37] ، وهو عند سيبويه على التقدم إيثاراً لهمزة الاستفهام بتمام الصدارة .

وقد فسّر الزمخشري بعض ما جاء مِن ذلك على الإضمار ، فقال في قوله تعالى : ﴿ أَوَكُلَّمَا عَهَدُوا عَهْدًا﴾ (البقرة:100)، وقوله تعالى: ﴿ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ ﴾ (البقرة:87): ( تقديره : أكفروا وكلما عاهدوا ، وأكفرتم فكلما جاءكم رسول [38]. وقد رَدّ عليه ناظر الجيش بعدم الدليل على الاضمار ، إذ قال :(( وهو إضمار لا دليل عليه ولا يفتقر تصحيح الكلام إليه )) [39].

أي أنَّه استدلَّ على الزمخشري بعدم الدليل على وجود إضمار للمعطوف عليه ، ويبدو أنَّ ما قاله ناظر الجيش هو الصواب ؛ وذلك لأن تقدير اضمار معطوف عليه لا محوّج إليه ، ولا مسوّغ له هنا .

أمَّا (هل) فهي حرف استفهام تدخل على الأسماء والأفعال ، لطلب التصديق الموجب ، لا غير، نحو: هل قام زيد ؟ وهل زيد قائم ؟ فتساوي الهمزة في ذلك.

وقد ترد (هل) لمعانٍ أُخر غير الاستفهام الحقيقي ، منها: النفي ، ومنها: أن تكون بمعنى (إنَّ) ، ومنها: أن تكون للتقرير والإثبات: ، ومنها: أن تكون للأمر، ومنها : أن تكون بمعنى (قد) . ذكر هذا قومٌ من النحويين ، منهم ابن مالك . وقال به الكسائي ، والفرّاء ، وبعض المفسرين ، وذهب الزمخشري إلى أنها بمعنى (قد) على معنى التقدير والتقريب [40] .

وأنكرَ بعضُهم مُرادفةَ (هل) لـ (قد) ، وقال : يحتمل أن يكون (أهل رأونا) من الجمع بين أداتين لمعنى واحد ، على سبيل التوكيد ، بل الجمع بين الهمزة و (هل) أسهل ، لاختلاف لفظها ، ولأن أحدهما ثنائي[41] .

فيما ردَّ أبو حيَّان الأندلسي على مَن زعمَ أنَّها مرادفة لـ (قد) ، بعدمِ الدليل ، إذ قال : (( لم يقم على ذلك دليل واضح ، إنّما هو شيء قاله المفسرون في الآية . وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب ، ولا يرجع إليهم في مثل هذا ، إنما يرجع في ذلك إلى أئمة النحو واللغة ، لا إلى المفسرين ))[42].

والحقُّ أن كونَ (هَلْ) ترد بمعنى (قَدْ) ، وأن الاستفهام إنَّما هو مستفاد مِن همزة مقدرة معها هو قول بعض كبار النحويين ، ثم نُسبَ القول بذلك إلى سيبويه ، ولكن يبطل ذلك قول بأنّها لو كانت بمعنى (قد) ؛ لامتنع فيها أن تباشر الجمل الاسمية كما أن (قد) كذلك[43] .

المَبحث الثَّاني : الحروف العَـَاملة :

1) معنى (على) :

تأتي (على) للاستعلاء ، جاء في المقتضب ((على تكون حرف خفض على حد قولك: على زيد درهم، وتكون فعلا نحو قولك: (علا زيدٌ الدابة) ... والمعنى قريب ))[44].

وذَكرَ ابن مالك لِحرفِ الجر(على) ثمانية معانٍ : الأول : الاستعلاء ، حقيقيةً كقوله تعالى ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾(الرحمن:26) ، أو مجازاً كقوله ﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾(البقرة:253) ، جاء في (كتاب سيبويه): " أما على فاستعلاء الشيء تقول: هذا على ظهر الجبل وهي على رأسه .. وتقول عليه مال ، وهذا كالمثل كما يثبت الشيء على المكان كذلك يثبت هذا عليه فقد يتسع هذا في الكلام ويجيء كالمثل))[45] ، ولم يُثبِت لها أكثر البصريين غير هذا المعنى ، وتأولوا ما أوهمَ خلافه[46]. والثاني: المصاحبة ، قال أبو حيّان : ((هذا مذهب كوفي ، وقال به القُتبي ، وهذا المصنف [ابن مالك] في

شرحه ، واستدل بقوله تعالى:﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾(البقرة:177) ....))[47]. وقد رَدّ على مذهبهم هذا بعدم الدليل ، إذ قال : ((ما استدلَّ به المُصنف فلا دليل فيه ، ويمكن حمل «على» في ذلك على موضعها مجازاً))[48].

ويرى الدَّكتور فاضل السامرائي أنَّ الظاهر في الآية للاستعلاء ، وليست للمصاحبة ، وعلل ذلك بقوله: (( وليست بمعنى (مع) تمامًا ، فقوله (على حبه) قد يفيد أنه مستعل على حبه أو أنه يؤتى المال مع إنطواء قلبه على حبه ، فحب المال في القلب، والقلب منطو عليه وهي حالة تختلف عن المصاحبة ، فانطواء القلب على الشيء أنشد من مصاحبته له))[49]. والثالث: المجاوزة ، قال ابن مالك في الشرح : (( واستعمالها للمجاوزة كوقوعها بَعْدَ بَعُدَ وخَفِي وتعذر واستحال وحَرُمَ وغَضِبَ وأشباهها ))[50] ، وقد رَفض ناظر الجيش أن تكون (على) للمجاوزة في البيت السابق ، واستدلَّ على ذلك بعدم الدليل ، إذ قال :(( ولا دليل في ذلك ؛ لأنه إذا رمى بالقوس جعل سهمه عليها ؛ فكأنه قال : أرمي السهم عليها أي : كائنا عليها ، وأما ( رميت عن القوس » فمعناه : أزلت السهم بالرمي عنها ، ومَن قال: رميت بالقوس ؛ فقد جعل القوس آلة للرمي)).

2) معنى (مِن) :

ولها معانٍ أشهرها: ابتداء الغاية في المكان اتفاقاً ، نحو ﴿ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ (الاسراء:1) ، والغالب على استعمال (مِن) في هذا المعنى ، ولا تكون (مِن) عند سيبويه إلا في المكان ، وقد أجاز الكوفيون استعمالها في الزمان ، واستدلوا على ذلك بأنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى ، وكلام العرب ، كقوله تعالى﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾(التوبة:108) ، أمَّا البصريون فردُّوا ذلك ، وأوّلوا ما جاء منه ، فقالوا في تأويل الآية بأنَّ ثَمَّة مُضافا محذوفا تقديره : مِن تأسيس أول يوم ، وهذا فيه دلالة على استعمالها في غير الزمان ؛ لأن (تأسيس) مصدر وليس بزمان[51] .

ولها معانٍ أُخر منها: انتهاء الغاية: ومثّله ابن مالك بقوله (( قربتُ منه ، فلإنه مساوٍ لتقربت إليه ))[52]، واستدل الكوفيون عليه بقولِ الشاعر[53] :

أَأَزْمَعْتَ مِنْ آلِ لَيلى ابتكـارا وشَطَّتْ على ذي نـوى أن تُزارا

المعنى: أأزمعت إلى آل ليلى وبقول العرب : شَمِمْتُ الرَّيحان مِن الطريق ، ورأيت الهلال مِنْ خَلَلِ السَّحابِ ، فـ(مِن) لانتهاء الغاية ؛ لأن الشم لم يبتدئ من الطريق ، ولا الرؤية ابتدأت من خلل السحاب ، إنما ابتدأا من غيرهما ، وانتهيا إليهما. ويبين ذلك أنك تقول : شممت الريحان من داري من الطريق، ورأيت الهلال من داري من خلل السحاب، فمن الأولى للابتداء، والثانية للانتهاء[54].

وقد رَدَّ ناظر الجيش هذا المعنى بعدمِ الدليلِ ، وقال: (( فلم يقم دليل واضح على أنَّها لانتهاء الغاية . قيل وسيبويه لم [يصرح] بأنها للانتهاء إنما جعلها غاية ، وكأنهم يجعلون الغاية غير انتهاء الغاية . ولهذا ذكر ابن عصفور المعنيين فقال : وأما التي للغاية فهي التي تدخل على ما هو محل لابتداء الفعل وانتهائه معا نحو : أخذته من زيد ؛ فـ ( زيد » هو محل ابتداء الأخذ وانتهائه معا ... وإذا تقرر هذا : عُلم أن (من) لا تخلص لانتهاء الغاية ؛ وإنما تكون لابتداء الغاية وهو الأغلب

في الاستعمال ، وتكون لابتداء الغاية وانتهائها وذلك قليل .))[55]. أي أنَّه استدلَّ عليهم بعدم الدليل على دعواهم ، وأغلب الظنِ أنهم فهموا قول سيبويه على أن الغاية معناها للانتهاء ، وسيبويه لم يصرِّح بذلك ، كما بيّن ذلك صاحب التمهيد .

3) معنى (حتّى) :

حرفٌ، له عند البصريين ثلاثة أنواع : فيكون حرف جر، ومَعناه للانتهاءِ. ومَذهب البصريينَ أنها جارَّة بنفسها. وقالَ الفرَّاء: تخفض ؛ لنيابتِها عَن (إلى) . ومِنها : حتى الإبتدائية وهي حرف للابتداء ، يستأنف بعدها الكَلام ، نحو: (ركب القوم حتى الأمير راكب). ومنها: حتى لنصب الفعل ، هذا القسم أثبته الكوفيون ، فإن (حتى) عندهم تنصب الفعل المضارع بنفسها. ويجيزون إظهار (أن) بعدها توكيداً. ومذهب البصريين أنها هي نفسها الجارة ، والناصب (أن) مضمرة بعدها. نحو: (لأسيرنَّ حتى أدخلَ المدينة) [56]. ومنها: (حتى) العاطفة ، وتفيد الغاية نحو (يمرض الناس جميعا حتى الأطباء) ، وشرط معطوفها أن يكون بعضاً من المعطوف ، ففي المثال السابق الأطباء جزء من الناس ، ونحو: (أكلت السمكة حتى رأسها) ، فالرأس جزء من السمكة ، ولا تقول: (أكلت الفاكهة حتى السمك) ؛ لأن السمك ليس جزءاً من الفاكهة ، ومثال ما هو كالجزء قولك : (اعجبتني الجارية حتى حديثها)، فالحديث جزء من الجارية [57].

وحتى العاطفة لا تفيد الترتيب ، بل هي كالواو ، فإذا قلتَ (حضر رجال الكلية حتى العميد) لم يدلك ذلك على أنَّ العميد حضر متأخراً ، بل قد يكون أولهم في الحضور، ومثله إذا قلت (أكلت السمكة حتى رأسها) ، جاء في (شرح الرضي للكافية): (( واعلم انه لا يلزم أن يكون ما بعد حتى العاطفة آخر أجزاء ما قبلها حسا، ولا آخرها دخولا في العمل، بل قد يكون كذلك وقد لا يكون)) [58].

وزَعمَ بعضُهم أنَّ (حتى) تفيد التَّرتيب في الزمانِ ، فمَا بعدها مُرتب على الذي قبلها ، فقولك : زارني الناس حتى الأمير ، فالأمير إنما زار بعد زيارة الناس ، وكذلك قولنا : قدم الحجاج حتى المشاة ، فالمشاة إنما قدموا بعدما قدموا الحجاج [59]. ورَدَّ ابن مالك على تلك المَزاعم بعدمِ الدليلِ على دعواهم ، إذ قالَ : ((ومَن زعم أنها تقتضي الترتيب في الزمان فقد ادعى ما لا دليل عليه . وفي الحديث: "كل شيء بقضاء وقدر، حتى العجز والكيس" وليس في القضاء ترتيب ، وإنما الترتيب في ظهور المقضيات ))[60] ، أي أنه استدلَّ عليهم بعدم الدليل على لزوم الترتيب ، واستند على الدَّليل النقلي في الردِّ على دعواهم ، وفي الحديث ما يدلُّ على خِلاف ما ذهبوا إليه .

4) معنى (لن) :

حرف نفي يختصُّ بالفعل المضارعِ ، ويُخلّصه لزمن المستقبل ، وينصبه كما تنصب (لا) الاسم ، نحو: (لن أضربَ) و(لن أقومَ)، فتنفي ما أثبت بحرف الاستقبال (السين أو سوف) ، وإنما نصبت الفعل ؛ لأنها مثل (أنْ) في الاختصاص بالفعل الدال على المستقبل ؛ وفي كونها على حرفين أولهما مفتوح ، وثانيهما نون ساكنة. هي كغيرها من حروف النفي في جواز كون استقبال المنفي بها منقطعا عند حدٍّ وغير منقطع[61].

واختلف النحويون في معناها ، فمذهبُ سيبويه والجمهور أَنّها تنفيه مِن غيرِ اشتراط أن يكون النفي بها آكد من النفي بلا . وذهبَ الزَّمخشري في كتابه (المُفَصَل) إلى أنَّ (لن) لتأكيد ما تفعله (لا) من نفي المستقبل ، قال : (( تقول : (لا أبرح

اليوم مكاني) ، فإذا أكدت وشددت ، قلت : (لن أبرح اليوم) ، قال تعالى : ﴿ لا أَبْرَحُ حتى أبلغ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ﴾ (الكهف:60) ، وقال : ﴿ فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي ﴾ (يوسف:80) ))[62]. وذهب في كتابه (الأنموذج) إلى أنها تأتي لإفادة تأبيد النفي[63] . قال : فقولك : لن أَفْعَلَهُ ، كقولك : لا أَفْعَلُهُ أبداً [64]، مُستدلاً بقوله تعالى: ﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذباباً ﴾ (الحج:73) .

ورَدَّ عليه بعض النحويينَ بعدمِ الدليل على ذلك ، فذكرَ المرادي في كتابِهِ الجُنى الداني أن ابن عصفور قال:(( وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها ، بل قد يكون النفي بـ «لا» آكد من النفي بـ «لن» ، لأن المنفي بـ «لا» قد يكون جواباً للقسم ، والمنفي بـ «لن» لا يكون جواباً له ، ونفي الفعل إذا أقسم عليه آكد قلت : وقد وقعت «لن» جواب القسم في قول أبي طالب [65] :

والله ، لن يَصِلُوا إِلَيكَ ؛ يجمعهم حتَّى أُوسَد في الشرابِ ، دَفِينا))[66]

أي أن ابن عصفور استدلَّ بعدمِ الدليل على دَعوى الزمخشري في أنَّ (لن) لتأكيدِ ما تعطيه (لا) مِن نفي المستقبل . ومِن الرّدود التي وجِّهَت إلى دَعوى الزمخشري في تأبيد وتأكيد (لن) ، مَا قاله ابن هشام الأنصاري في كتابه مغني اللّبيب ، إذ قال :(( ولا تفيد لن توكيد النفي خلافاً للزمخشري في كشافِه ، ولا تأبيده خلافاً له في أنموذجه ، وكلاهما دعوى بلا دليلٍ ، قيل : ولو كانت للتّأبيد لم يقيد منفيها باليوم في ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا ﴾(مريم:26) ، ولكان ذكر الأبد في ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ (البقرة:95) تكراراً ، والأصل عدمه ..))[67].

نفهمُ مِن كلامِ ابن هشام أنَّه يَرى أنَّ (لن) لا تفيد التَّأبيد ولا التَّوكيد ، وأنَّه يُخالِف ما ذهبَ إليه الزَّمخشري واستدلَّ عليه بعدم الدليلِ ، واستندَ على ذلك بآياتٍ قرآنيّة تُثبتُ أنَّ (لن) لا تُفيد التأبيد.

ومِن المُحدثين مَن تناولَ هذهِ المسألة ، ذَاكِراً رَأيه فيها ، راداً على مَن زعمَ أنّها تفيد التأبيد ، بأنها لا ليست كذلك ، وإنّما هي تفيد الاستقبال ، وهذا الإستقبال قد يكون بعيداً مُتطاولاً ، وقد يكون قريباً مُنقطعاً ، بدليل قوله تعالى ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ (مريم:٢٦) ، فقد قيّدها بيوم واحدٍ وهو ضد التأبيد ، وقوله تعالى : ﴿ إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَاثَةِ وَالَفٍ مِنَ الْمَلَكَةِ مُنزَلِينَ﴾ (آل عمران:١٢٤) ، فهي هنا موقوتة بالمعركة حصراً[68].

وبعد عَرض تلك الآراء في هذهِ المسألة ، يتّضح لنا أن مَا ذهبَ إليه جمهور النحويين في عدم إفادتها للتأبيد والتأكيد ، هو الرأي الأرجح ، وأنَّها تُفيد نفي الإستقبال الذي قد يَطول أو يَقصر ، فلو كانتْ مَوضوعةً للتأبيد لمَا صَحَّ الجمع بينها وبين لفظ (أبدًا) ؛ لأنَّه يصير مِن باب التكرار. وأما التأبيد المفهوم مِن قوله تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ (الحج: ٧٣) ، فهذا مِن دليل خارجي ، وهو أنهم عاجزون عن الخلق مُطلقا، لا ذبابا، ولا دونها ولا ما هو فوقها. وقوله تعالى: ﴿ وَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ ، فـ (لن) هنا للتأبيد لكن ليس من (لن) ، بل مِن دليل خارجي ، فإذا قيل: لن لا تقتضي تأبيداً ، لا يُفهم مِن هذا أنها لا تحتمل التأبيد ، بل تَحتمِلُه ، أَي أنَّها لا تتعين للتأبيد وإنَّما مُحتملة له ولغيرِه[69].

5) معنى ( كم) :

وتكون (كم) على نوعينِ : كَم الاستفهامية ، وكَم الخبرية ، وتدلانِ على عدد ومعدود. وممّا اختلف فيه النحويون ، معنى (كَمْ) الخبرية ، فمَذهب الجّمهور أنّها تدلُّ على معنى التّكثير ، قالوا: وهو مَذهب المبرّد[70] ، ومِن بعده من النّحاة إلّا

ابن طاهر ، وابن خَروف ، فإنهما زَعَما أنّها تقع على القليلِ والكثير، وزَعَما أنّه مذهبُ سيبويهِ. واختار ابن عصفور ذلك ، واستدلَّ بما توقف عليه من كلامه ، وقال سيبويه: معنى (كم) معنى (ربّ)[71].

ورَدَّ ناظر الجيش على تلك الدعاوى بعدمِ الدليل ، إذ قال : (( ولا دليل فيه ، بل هذا الكلام من سيبويه رحمه الله تعالى يدلّ على أنّ (ربّ) للتكثير، لا للتقليل ؛ لأنّ (ربّ) لو كانت للتقليل لوجب أن تكون كم للتقليل أبدا ، لقوله: ومعنى (كم) معنى (ربّ) ، وليس كذلك ؛ لأنّ مَن قال: إنّها تكون للتقليل يثبت لها التكثير قطعا.))[72]. وأغلبُ الظنِّ أنَّ مَا ذهبَ إليه ناظرُ الجيش في شرحِهِ للتَّسهيل ، هو الأقربُ للصَّواب ؛ ذلك لإجمَاعِ النحويين على إفادتها للتَّكثير ، ولأن مَن زعم إفادتها للقلة لم يستند على أي دليلٍ ، سوى ما ذُكِرَ عن سيبويه رحمه الله ، وقول سيبويه لا يفضي إلى أنّها للقلة ، وقد تَبيّنَ ذلك من خلال رَدِّ ناظر الجيش .

6) معنى ( الكاف ) :

حرف يكون عاملاً ، أو غير عاملٍ ، فالعامل هو كاف الجر ، وغير العامل كاف الخطاب ، تفيد التشبيه ، نحو : (هو كالبحر جوداً )، و(هي كالبدر) ، وما ذُكِر لها من مَعانٍ أخرى ترجع في حقيقتها إلى معنى التشبيه . فمَا ذكر لها مِن معانٍ : التعليل : واستدل مثبتو ذلك بقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْكُمْ ﴾ (البقرة : ١٩٨) ، قالوا أي لهدايته إياكم، وأنكره الأكثرون [73]. ومِن مَعاني الكاف أنها تكون زائدة تفيد التوكيد ، وجعلوا منه قوله تعالى:﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْ﴾ (الشورى:١١) ، قال الأكثرون : (( التقدير ليس شيء مثله إذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس شيء مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل ، وإنما زيدت لتوكيد نفى المثل ))[74] .

وَزادَ ابن مالك معنى ثالثاً[75] ، وهو أن تكون بمعنى (على) . (( قال : كقول بعض العرب « كخير » ، في جواب : كيف أصبحت ؟ ))[76]، وذكر بعض النحويين أن هذا مذهب الكوفيين والأخفش[77] .

وذكرَ بعضُهم للكافِ معنى آخر ، وهو أن تكون بمعنى الباء ، واستدلّ بقول العجّاج ، وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ فقال :« كخير» . قال : يجوز في هذا المثال أن تكون الكاف بمعنى الباء ، وأن تكون بمعنى « على » . وقد رَدَّ المُرادي على أصحابِ هذا المَذهب بعدم الدَّليل على دعواهم ، فقال : ((وليست الكاف بمعنى الباء ، ولا بمعنى « على » ، إذ لا دليل على ذلك )) [78]. وأوضحَ المُرادي أن تأويلَ ذلك ، وإرجاعه إلى معنى التشبيه أولى مِن ادعاء معنى ، لم يثبت . وقد أوَّلَ بعضهم قوله « كخير » على حذف مضاف ، أي : كصاحب خير. ويبدو لي أن مَا ذَهبَ إليه المُرادي هو الصَّواب ؛ لأن مَا ذُكِر مِن معانٍ للكاف ترجعُ في حقيقتها للتشبيه ، ولم يثبتْ بالأدلة أنَّ الكاف تأتي بمعنى الباء ، ولم يُسمَع مِن كَلام العرب ما يؤكد ذلك سوى ما حُكي عن العجَّاج ، وهذا لا يثبت أمام الاستدلال النَّحوي .

7) معنى (لَما) :

حرفٌ له ثلاثة أقسام : الأول: لمَّا التي تجزمُ الفعل المُضارع . وهي حرف نفي، تدخل على المضارع فتجزمه ، وتصرف معناه إلى المضي، خلافاً لمن زعمَ أنها تصرف لفظ الماضي إلى المبهم ، واختلف في لما ، فقيل: مركبة مِن (لم وما). وهو مذهب الجمهور. وقيل: بسيطة. الثاني: لمَّا التي بمعنى (إلا) ، ولها موضعان: أحدهما بعد القسم ، نحو: نشدتك بالله لما

فعلت، وعزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطاً. وثانيهما بعد النفي، ومنه قراءة عاصم وحمزة ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ (يس:32) ، ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾(الزخرف:35) ، أي: ما كل إلا جميع ، وما كل ذلك إلا متاع الحياة الدنيا[79]. ولمَّا التي بمعنى (إلا) حكاها الخليل ، وسيبويه، والكسائي ، وهي قليلة في كلام العرب ، وقيل: وينبغي أن يتوقف في إجازة ذلك، حتى يرد في كلام العرب ما يشهد بصحته. [80]. والثالث : لمَّا التعليقية : حَرْفٌ وجوب لوجوب ، تَدلُّ على ربط جملة بأخرى ربط السببية ، وَعَبَّر عنه بَعْضُهم بحرف وجود لوجود ، والمعنى قريب ، وفيها مذهبان : الأول أنها حرف ، وهو مذهب سيبويه [81] ، والثاني : أنها ظَرْفُ زمان (بمعنى حين) ، وهو مذهب ابن السراج ، وابن جنى ، والفارسي[82] ، وجمع ابن مالك في شرحه للتسهيل بين المذهبين ، فقال: إذا ولي لما فعل ماض لفظاً ومعنى فهي ظرف بمعنى إذ، فيه معنى الشرط ، أو حرف يقتضي، فيما مضى، وجوباً لوجوب[83]. والصحيح ما ذهَب إليه سيبويه ، ويليها فعل فيه اثبات لفظاً ومعنى ، أو مضارع منفى بـ ( لَمْ ) ، وَيَجُوزُ زيادة (أَنْ) بَعْدَ (لما) قبل الماضي ، قال الله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَن جَاءَ البشير﴾ (يوسف:96) ، وجواب (لَمَّا) فعل ماض لفظاً ومعنى ، أو منفى بـ (ما) أو مضارع منفى بـ (لَمْ) ، أو جملة اسمية مقترنة بـ (إذا) الفجائية ، قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَجَّهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾ (العنكبوت:65) [84]. وَزَاد ابْنُ مالك في التسهيل أَن جوابها الماضى قَدْ يكون جملة اسمية مقرونة بالفاء ، وماضياً مقروناً بالفاء ، وقد يكون مضارعاً[85] .

ورَدَّ أبو حيَّان الأندلسي على ابن مالك بأنَّ دعواه بِلَا دليلٍ ، أي أنّه لم يستند على دليلٍ في كلامه ، فقال : ((وَلَمْ يَقُم دليل واضح على ما ادعاه))[86]. وأغلب الظن أن مَا ذهب إليه أبو حيان هو الصحيح ؛ ذلك لأن ابن مالك لم يستند على أدلـةٍ تثبت صحة مَذهبه ، ولم يذكر شواهد على رأيه سوى بيتين للأخطل ، وذلك لا يجزم بصحة ما ذهب إليه ؛ ذلك لِمَا للشعر من ضرورات تبيح له المحظورات .

هوامش البحث:

---

([1]) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي : 158 .
([2]) ينظر: شرح الرضي : 1305/2 .
([3]) ينظر: شرح الرضي : 1305/2 ، الجنى الداني : 158 ، معاني النحو ، د. فاضل السامرائي :216/3 .
([4]) الكتاب ، لسيبويه :218/1 .
([5]) الكتاب :291/1 .
([6]) شرح الرضي على الكافية:1306/2 ، المغني :354/2 ، المفصل: 197/2، معاني النحو:216/2-217 .
([7]) ينظر: معاني النحو:217/2 .
([8]) ينظر: المصدر نفسه .
([9]) ينظر: الازهية في علم الحروف : 127-128 .
([10]) المقتضب :288/3-289 .
([11]) شرح التسهيل : 362/3 ، وينظر أيضاً : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : 3448/7 .
([12]) كتاب سيبويه :218/1 .

([13]) المقتضب :10/1 ، وينظر : أيضاً : معاني النحو : 238/3 .
([14]) المقاصد الشافية : 88/5 .
([15]) المصدر نفسه : 89/5 .
([16]) المقاصد الشافية : 88/5–89 .
([17]) ينظر: مغني اللبيب :147 ، الجنى الداني :59/3 .
([18]) ينظر: فتح رب البرية : 68–70 .
([19]) الإنصاف في مسائل الخلاف : 646، (مسألة:92) .
([20]) الإنصاف :647 ، (مسألة:92) .
([21]) شرح التسهيل : 25/1 ، وينظر أيضاً : التذييل والتكميل : 99/1 .
([22]) شرح التسهيل : 25/1–26
([23]) التذييل والتكميل :99/1–100 .
([24]) البيت للطرماح : ينظر: ديوانه:512 ، والجنى الداني : 134/3 .
([25]) ينظر: شرح المفصل: 148/5 ، همع الهوامع : 181/2 ، الجنى الداني :133/3–134 .
([26]) ينظر: الهمع :183/2 .
([27]) الإنصاف في مسائل الخلاف : 642/1 (مسألة:90) .
([28]) ينظر : الهمع :183/2 .
([29]) الإنصاف في مسائل الخلاف : 642/1–643 ، (مسألة:90) .
([30]) شرح التسهيل : 35/2 .
([31]) ينظر: شرح المفصل: 19/5 ، معاني النحو:371/3 .
([32]) الانصاف: 478–480 ، (مسألة:67) .
([33]) المصدر نفسه : 480–481 (مسألة:67).
([34]) الخصائص :460/2 ، وينظر أيضاً : أصول النحو ، جامعة المدينة : 172/1 .
([35]) الانصاف: 481–483 ، (مسألة:67) .
([36]) ينظر: شرح المفصل :99/5 ، تمهيد القواعد:4473 ، معاني النحو: 232/4 .
([37]) ينظر: شرح المفصل :100/5 .
([38]) ينظر: تمهيد القواعد: 4473 .
([39]) المصدر نفسه .
([40]) ينظر: الكشاف :295/3 .
([41]) ينظر: الجنى الداني:345/3 .
([42]) التذييل والتكميل:191/5 ، وينظر أيضاً : تمهيد القواعد:4481 ، همع الهوامع : 394/4 .
([43]) ينظر: تمهيد القواعد :4482 .
([44]) المقتضب:426/4 ، معاني النحو :47/3 .
([45]) الكتاب :310/2 .

([46]) ينظر: الجنى الداني :476/3 .
([47]) التذييل والتكميل:233/11 .
([48]) المصدر نفسه .
([49]) معاني النحو: 49/3 .
([50]) شرح التسهيل :163/3–164 ، وينظر: التذييل والتكميل:234/11 .
([51]) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: 372 (مسألة:54) ، شرح المفصل : 459/4 ، الجنى الداني :311 ،
(52) شرح التسهيل:136/3 .
(53) البيت للأعشى ، ينظر: ديوانه :95 ، وينظر أيضاً : التذييل والتكميل :131/11 .
(54) ينظر: شرح الجمل :474/1 .
([55]) تمهيد القواعد :2894/6 .
([56]) ينظر: الجنى الداني : 542–557 .
([57]) ينظر: شرح ابن يعيش : 16/8 ، معاني النحو : 243/3 .
([58]) شرح الرضي: 361/2 ، معاني النحو : 245/3 .
([59]) ينظر: المقاصد الشافية : 97/5 .
([60]) شرح الكافية الشافية : 1211/3 ، شرح التسهيل: 359/3 ، همع الهوامع :258/5 .
([61]) ينظر: شرح التسهيل : 14/4 ، شرح الاشموني : 547/3 .
([62]) المفصل ، للزمخشري :143 ، وينظر : شرح المفصل:37/5 .
([63]) لم يذكره الزمحشري في أنموذجه ، وإنما: قال : (( و"لن" نظيرة "لا" في نفي المستقبل ولكن على التأكيد ))، ينظر: الأنموذج (ص32).
([64]) نقلاً عن : همع الهوامع : 94/4 .
([65]) ينظر: مغني اللبيب : 315 ، الجنى الداني : 270/3 .
([66]) الجنى الداني : 270/3 .
([67]) مغني اللبيب : 315 .
([68]) ينظر: معاني النحو ، للدكتور فاضل السامرائي :359/3–360 .
([69]) ينظر: فتح رب البرية : 265 .
([70]) ينظر: المقتضب: 57/3 .
([71]) ينظر: الكتاب :156/2 ، وينظر أيضاً: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : 2491/5 .
([72]) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 2491/5 .
([73]) ينظر: مغني اللبيب :176/1 ، الجنى الداني :78/3 ، معاني النحو: 60/3 .
([74]) مغني اللبيب :195/1 ، المقتضب :418/4 .
([75]) ينظر: شرح التسهيل:170/3 .
([76]) المصدر نفسه .
([77]) ينظر: مغني اللبيب :193/3 ، الجنى الداني : 84/3 .

([78]) الجنى الداني :86/3 .
([79]) ينظر: شرح التسهيل : 101/4 ، الجنى الداني: 592/3–593 ، مغني اللبيب : 309/3 .
([80]) ينظر: الجنى الداني :593/3 .
([81]) ينظر: الكتاب :234/4 .
([82]) ينظر: ارتشاف الضرب: 1897/4 .
([83]) ينظر: شرح التسهيل :102/4 .
([84]) ينظر: ارتشاف الضرب: 1897/4 ، الجنى الداني:596/3 .
([85]) ينظر:شرح التسهيل :102/4–103 .
([86]) ينظر: ارتشاف الضرب: 1897/4 ، وينظر أيضاً : الجنى الداني:596/3 .

**مصادر البحث:**


- إرتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ) ، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب ،الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ،الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م .
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) ، المكتبة العصرية ، الطبعة: الأولى ٢٠٠٣م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) ، المكتبة العصرية ، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ
- البديع في علم العربية : المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦ هـ) ، تحقيق : د. فتحي أحمد علي الدين ، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ .
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل : أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) ، تحقيق: د. حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرياض ، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ – ١٤٣٤ هـ / ١٩٩٧ – ٢٠١٣ م
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي ، جمال الدين ، تحقيق: محمد كامل ، دار الكتاب العربي للطباعة ١٩٦٧م .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ) ، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر

العربي ، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م .

- الجنى الداني في حروف المعاني : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ) ، تحقيق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة: الرابعة، ١٩٩٧م .
- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة4 .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م .
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : محمد بن الحسن الاستراباذي السمنائي النجفي الرضي ، تحقيق : حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ، يحيى بشير مصطفى : جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى عام 1966م .
- شرح الكافية الشافية : جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ –١٩٨٢م
- شرح المفصل للزمخشري : يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ) ، تحقيق : الدكتور إميل بديع يعقوب ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .
- شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي ، أبو عبد الله، جمال الدين ، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة: الأولى ١٩٩٠
- شرح جمل الزجاج : علي بن مؤمن الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح ، عالم الكتب ، الرياض .
- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي) : أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي ، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة ، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م .
- الكافية في علم النحو : ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت: ٦٤٦ هـ) ، تحقيق : الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة ، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م .
- الكافية في علم النحو : ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت: ٦٤٦ هـ) ، تحقيق : الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة ، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م .
- الكتاب : عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل : أبو القاسم محمود بن عمرو ، الزمخشري جار الله ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ .

- اللباب في علل البناء والاعراب : : أبو البقاء العكبري البغدادي محب الدين ، تحقيق : د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة: 1، ١٩٩٥م
- معاني النحو: د. فاضل السامرائي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) ، تحقيق: د. مازن المبارك/محمد علي حمد الله ، دار الفكر، دمشق ، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) : أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق : د. عبد الرحمن بن سليمان ، د. محمد إبراهيم البنا ، د. عياد بن عيد الثبيتي ، د. عبد المجيد قطامش ، منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة
- المقتضب : محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب. – بيروت
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية – مصر.